



الدراسات الإسلامية

التوجيهات النحوية لابن قيم الجوزية

من كتابه بدائع الفوائد

دكتور فواد علي مخيمر

رجب - رمضان ١٤٠٥ هـ

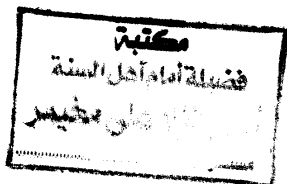
المجلد العشرون

أبريل - يونيو ١٩٨٥ م

العدد الثاني

مجمع البحوث الإسلامية

اسلام آباد - باكستان



التوجيهات النحوية لابن قيم الجوزية من كتابه بدائع الفوائد

د . فواد علي مخيمير

الحمد لله الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة ، سبحانه يتولى
عباده المخلصين في أداء رسالته وهو يتولى الصالحين .

والصلاة والسلام على من نطق بأفصح لسان ، وآتاه الله الحكمة
وفصل الخطاب . أما بعد

فإن ابن قيم الجوزية يعد من الشخصيات البارزة في سماء
العلم ، وفي محيط المعرفة ، فقد وهبه الله عقلاً نابهاً ، وفكراً عميقاً ،
وصفاءً في البصر والبصيرة ، ودعمه بالاخلاص والصدق في القول
والعمل ، فتحرر من رق التقليد الأعمى الذي يطمس معالم الحق ،
وبقف حجر عثرة في سبيل خدمة هذا الدين الحنيف ، والعمل على
رفعته ونصرته ، ولقد رفع قلمه يسدد به الطعنات في صدر الباطل
حتى دحره ، ثم رفع راية الحق شاهدةً بسماحته ووجهه لعقيدته
ومجتمعه الاسلامي .

وابن القيم ذلك الفحل النحرير الفقيه ، الأصولي ، المجتهد ،
المحدث ، المفسر المتكلم ، اللغوي ، الأديب ، التحوي البارع ،
غنى عن التعريف ، فمؤلفاته التي تسطع شمسها في عالم المعرفة ،

خير دليل عليه ، وأعظم وسيلة نتعرف بها على شخصيته ولكن مقام البحث يقتضى أن أكتب نبذة فى عجالة سريعة عنه ، لأزيل ما عساه قد يحدث من التباس بينه وبين من يشابهه فى الشهرة أو اللقب أو النسب .

اسمه ومولده و وفاته :

هو محمد بن أبى بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعى (١) الدمشقى الحنبلى ، أبو عبدالله شمس الدين ، فقيه ، أصولى ، مجتهد ، مفسر ، متكلم ، نحوى ، محدث ، مشارك فى غير ذلك .

كان أبوه قيما على الجوزية (٢) ، فاشتهر بابن قيم (٣) الجوزية (٤) ، وكان ابن القيم اماما بالمدرسة الجوزية ، ومدرسا بالصدرية (٥) ولد فى ٧ من شهر صفر سنة ٦٩١ هـ ، وتوفى فى ١٣ من شهر رجب سنة ٧٥١ هـ على أرجح الآراء (٦) .

شيوخه :

تلمذ ابن القيم على أساتذة أجلاء فى علوم مختلفة ، وثقافات متنوعة من أبرزهم : أبى بكر بن عبد الدائم ، وعيسى المطعم ، وابن الشيرازى ، والامام تقى الدين ابن تيمية ، الذى كان له عظيم الأثر فى نفس ابن القيم ، وقد تأثر به كثيرا فى حياته العلمية ، وبخاصة فى توجيهاته الفقهية والاعتقادية .

تلاميذه :

مما لاشك فيه أن أمثال ابن القيم ممن يشد اليهم الرحال ، وبخاصة أنه أوقف نفسه على تدريس العلم ودراسته ، فتلمذ على يديه جم غفير من الذين قدموا خدماتهم الجليلة فى خدمة العلوم العربية والاسلامية من أبرزهم ابن رجب الحنبلى . صاحب طبقات

الحنابلة . وابن كثير . صاحب البداية والنهاية .
شهادة العلماء له :

شهد له العلماء بالبراعة ، وطول الباع ، وسعة الأفق ، والفضل
والتقدم فى خدمة العلم .

قال الذهبى فى المختصر : (عنى - ابن القيم - بالحديث وفنونه
وبعض رجاله ، وكان يشتغل فى الفقه ، ويجيد تقريره ، وفى النحو
ويدريه (٧) .

وقال القاضى برهان الدين الزرعى : (ماتحت أديم الأرض أوسع
علما منه ... وكتب بخطه مالا يوصف كثرة (٨)، الى غير ذلك من أقوال
العلماء .

مصنفاته :

نشأ ابن القيم فى حقل خصيب ثماره العلم ، فتغذى عقله من
منابع الثقافات المختلفة ، فنبغ فى تصنيف المؤلفات فى شتى ميادين
العلوم الشرعية ، والعربية ، وعلم الكلام ، والتصوف .

فمن أبرز مؤلفاته فى التصوف : مدارج السالكين ، وهو شرح
لكتاب منازل السائرين للمهروى

وفى الفقه والسير : زاد المعاد .

وفى التاريخ : أخبار النساء

أما العلوم العربية : فله كتاب الكافية الشافية فى الانتصار للفرقة
الناجية ، وكان يستشهد بالشعر فى كثير من كلامه ومؤلفاته ، فامتاز
أسلوبه بالرفقة الأدبية والذوق السليم ، والحس المرهف ، الأمر
الذى دفعه الى انشاد الشعر فى قصيدته التونية التى سماها : (
الكافية الشافية فى الانتصار للفرقة الناجية) (٩) . ويعد كتابه (بدائع

الفوائد (١٠٠) غرة مؤلفاته حيث أبدى فيه براعة فائقة ، وسجل فيه فوائد نفيسة فى علوم شتى وبخاصة فى علم النحو وفى (كتاب الفوائد المشوق الى علوم القرآن وعلم البيان) قدم فيه خدمات رائعة فى محيط علوم القرآن وعلم البيان ، وسجل فيه أيضا اشارات نادرة لها أصالتها فى العلوم العربية .

وكان يقتبس من الشعر والقرآن ، وفى كلامه أمثال رائعة ، وله باع طويل فى البلاغة .

ثقافته اللغوية والنحوية :

ان المستعرض لمؤلفات ابن القيم يرى أنه اذا عرضت له مسألة لغوية أو نحوية لم يدعها تمر حتى يقتلها بحشا ، فيقلبها على وجوهها المختلفة ، ويوجه المعنى انطلاقا من القاعدة النحوية ، ومن قرأ مسأله النحوية شهد له باستقامة ملكته فى علم النحو بما يلحظه من حسن تعليله وتوجيهه لبعض المسائل النحوية .

ولقد وقفت له على بعض التوجيهات النحوية الرشيدة ، مسترشدا بأراء فحول النحاة كسيبويه وذلك فى كتابه (زاد المعاد) (١١) فنجده يستعمل القاعدة النحوية كأداة يكشف بها عن مكنون القاعدة الفقهية ، ويسط بها المسائل الفقهية بسطا سديدا .

ومما يجب أن نكون على ذكر منه أنه قد تأثر كثيرا بسيبويه ، وفحول النحو فى البصرة ، ومع ذلك لم يتعصب لرفع مذهب على الآخر ، ومما يبدو واضحا أنه تأثر بعبد القاهرة الجرجانى فى جانب توجيه المعانى النحوية ، وكان لأبى القاسم عبدالرحمن الخطيب ، السهلبلى الاندلسى النحوى المتوفى سنة ٨٥١ هـ (١٢) أثر فعال فى ثقافته النحوية ، حيث عرض له كثيرا من الأجوية على المسائل

النحوية ثم عقب ابن القيم عليها برأيه . وقد رد عليه فى كثير من موافقه ، مما يدل على أن ابن القيم له باع طويل فى علم النحو و توجيه معانيه .

كتابه (بدائع الفوائد)

يحتوى هذا الكتاب على أربعة أجزاء فى مجلدين كبيرين ، بسط فيهما ابن القيم فوائد كثيرة فى علوم مختلفة (كالنحو ، والفقه ، وأصوله ، والتفسير ، والعقيدة) وغيرها من العلوم الأخرى ، وقد حظى علم النحو باهتمام الشيخ ، حيث بسط كثيرا من مسائله توجيهها وتعليلها وشرحها ، فكان حظ علم النحو من هذه الفوائد أنه احتل أكثر من نصف الكتاب ، وغالبا أنه لم تخل فائدة من فوائده فى شتى العلوم الأخرى الاوجعل الضوابط النحوية وسيلة الى بسطها .

وهذه الفوائد التى عرضها فى كتابه ، من يقرؤها يجد فيها جديدا بأسلوب مبسوط نابع من عقل واسع الفكر والمعرفة ، وبخاصة فى علم النحو الذى أطلعنا فيه على فوائد كثيرة . نعرض بعضها . ان شاء الله . وفى كتابه اشارات وتوجيهات تفسيرية وبلاغية نفيسة ، لها أثرها المثمر عند المفسر والبلاغى ، مما دفع البرهان البقاعى أن يثبت شهادته فى تفسيره المبنى على التناسب بين الآيات حيث يقول : وأبدى الامام شمس الدين ابن قيم الجوزية الدمشقى الحنبلى فى كتاب له كالتذكرة سماه (بدائع الفوائد) سرا غريبا فى ابتداء القرآن بقوله : (السم) ... الخ) وقد سجلت هذه الشهادة على غلاف كتاب (بدائع الفوائد)

الدافع لهذا البحث :

لقد قرأت كتاب (بدائع الفوائد) فوقف فى على توجيهات

نحوية نافعة وتعليلات علمية ، بعيدة عن التعقيد ، بل تأخذ بيد القارئ لتضعها على سر من أسرار هذا العلم ، كما وقفت للمؤلف على توجيهات كثيرة ربط فيها بين المعنى والقاعدة ، ومن خلالها نلمس اشارات تنير الطريق أمام المفسر والنحوى والبلاغى ، وتقدم للفقير زادا يفذى به عقله ليمد ، به ينبوع الحكمة عند توجيه الأحكام الشرعية ، ووجدته يوقف المتكلم فى العقيدة أمام بعض الاشارات والتوجيهات عند استخدام أدوات النقى ، وبعض الأسماء المبنية التى لها أكثر من استعمال ، مثل (ما ، ومن) وكذلك عند استعماله لأدوات الاستثناء ، والوصلات ، وأدوات الشرط ، فيفتح بها ما انغلق فهمه من المسائل العميقة فى علوم اللغة والشريعة . وذلك عن طريق توجيه الكلام على وجوهه المختلفة ، ليبرز من خلاله وجه الحق فى استعمال مثل هذه الأدوات والأسماء ، وهو فى ذلك كله يستخدم القواعد النحوية بأسلوب حكيم يدعو المتأمل الى القول بنوع هذه العقلية فى دقه فهم الأصول النحوية .

من أجل ذلك عكفت على كتابة هذا البحث مستعينا بالله ، فمنه العون وهو الهادى الى سبيل الرشاد .

التوجيهات النحوية من بدائع الفوائد :

ان مما يجب أن نجعله على ذكر منا أن كتاب (بدائع الفوائد) فيه من التوجيهات والتعليلات النحوية النفيسة مالا يتسع المقام لاستيفاتها وعرضها والتعليق عليها ، ولكن حسبى فى هذا البحث أن أعرض بعض هذه الفوائد من بعض أبواب النحو ، مع توجيه القول عند ذكر بعضها ، وذلك لأضع يد القارئ على ثقافة هذا العملاق النحوى صاحب المواهب الفاتحة فى فهم أسرار هذا العلم ، وكيف

كان يهتدى بأراء فحول العلماء ، ويجعلها أصلا ينطلق من خلالها ، وينفذ منها السى مراده وفقا للقواعد والأصول النحوية .

هذا وسوف أضع عناوين جانبية لهذه الفوائد تتفق والأبواب النحوية ، لتكون أدعى السى الفائدة والتوجيه ، واليك بعض هذه التوجيهات .

السبب فى اختصاص الاعراب بالأواخر :

اختص الاعراب بالأواخر ، لأنه دليل على المعانى اللاحقة للمعرب وتلك المعانى لاتلحقه الا بعد تحصيله ، وحصول العلم بحقيقته ، فوجب أن يترتب الاعراب بعده ، كما ترتب مدلوله الذى هو الوصف فى المعرب (١٣) .

رده على النحاة فى قولهم : حرف متحرك ، وتحركت الواو ، ونحو ذلك :

يقول ابن القيم : قولهم - أى النحاة : حرف متحرك ، وتحركت الواو ، ونحو ذلك ، تساهل منهم ، فان الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز الى حيز ، والحرف جزء من المصوت ، ومحال أن تقوم الحركة بالحرف ، لأنه عرض ، والحركة لاتقوم بالعرض . وانما المتحرك فى الحقيقة هو العضو من الشفتين أو اللسان ، أو الحنك الذى يخرج منه الحرف (١٤) .

تعليله لحركات الاعراب :

بدأ بالضمه فقال : الضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث مع ذلك صوت خفى مقارن للحرف ، ان امتد كان واوا ، وان قصر كان ضمة ، وكذلك الفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفى الذى يسمى فتحة أو نصبة ،

وان مدت كانت ألفا ، وان قصرت فهي فتحة ، وكذلك القول فى الكسرة والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف ، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك ، أى : ينقطع ، فلذلك سمي جزما ، اعتبارا بانجزام المصوت ، وهو انقطاعه ، وسكونا : اعتبارا بالعضو الساكن فقولهم : فتح ، وضم ، وكسر ، هو من صفة العضو ، واذا سميت ذلك رفعا ، ونصبا ، وجزما ، وجرا ، فهي من صفة الصوت ، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين ، وينتصب عند فتحهما ، وينخفض عند كسرهما ، وينجزم عند سكونهما ، ولهذا عبروا (بالرفع والنصب والجر) عن حركات الاعراب اذ الاعراب لا يكون الا بعامل وسبب ، كما أن هذه الصفات التى تضاف الى الصوت من رفع ونصب وخفض ، انما تكون بسبب ، وهو حركة العضو ، واقتضت الحكمة اللفظية أن يعبر بما يكون عن سبب عما يكون عن سبب ، وهو الاعراب .

وأن يعبر بالفتح ، والضم ، والكسر ، والسكون ، عن أحوال البناء ، فان البناء لا يكون بسبب ، وأعنى بالسبب العامل ، فاقتضت الحكمة أن يعبر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده تغييرا له ، اذ الحركات الموجودة فى العضو لا تكون الا بألة ، كما تكون الصفات المضافة الى الموصوف .

ثم عاد يحقق القول فى هذه المسألة بينه وبين النحاة فقال : وعندى أن هذا ليس باستدراك على النحاة ، فان الحرف وان كان عرضا ، فقد يوصف بالحركة ، تبعا لحركة محله ، فان الأعراض وان لم تتحرك بأنفسها ، فهي تتحرك بحركة محالها ، وعلى هذا فقد اندفع الاشكال جملة ، وأما المناسبة التى ذكرها فى اختصاص الألقاب

فحسنة غير أن كثيرا من النحاة يطلقون كلامنها على الآخر ، ولهذا يقولون فى قام زيد : مرفوع ، علامة رفعه ضم . آخره ، ولا يقولون : رفع آخره ، فدل على اطلاق كل منهما على الآخر (١٥) .

هذا تعليل وتوجيه لا يصدر الا من خبير بهذه الصناعة ، فقد رأيناه يعلل حركات الاعراب ، ويجه القول فيها ، ثم يعود ليربط بين قوله وما قرره النحاة بأسلوب منطقي دقيق له أصالته فى المحيط النحوى ، ومن استعمال الحركات الاعرابية قد ينشأ التنون ، فنراه يبرز أهميته فيقول :

فائدة التنون :

التفرقة بين فصل الكلمة ووصلها ، فلا تدخل فى الاسم الا علامة على انفصاله عما بعده ، ولهذا كثر فى التكرات لفرط احتياجها الى التخصيص بالاضافة فاذا لم تضاف احتاجت الى التنون تنبيها على أنها غير مضافة .

ولا تكاد المعارف تحتاج الى ذلك الا فيما قل من الكلام لاستغنائها فى الأكثر عن زيادة تخصيصها .

وما لا يتصور فيه الاضافة بحال كالمضمر والمبهم لاينون بحال ، وكذلك المعرف باللام ، وهذه علة عدم التنون وقفا ، اذا الموقوف عليه لا يضاف (١٦) .

اختصاص النون الساكنة بالدلالة على التنون :

اختصت النون الساكنة بالدلالة على هذا المعنى ، لأن الأصل فى الدلالة على المعانى الطارئة على الأسماء أن تكون بحروف المد ، واللين ، وأبعضها ، وهى الحركات الثلاث ، فمتى قدر عليها فهى الأصل ، فان تعذرت فأقرب شبيها بها ، وآخر الأسماء المعربة قد

لحقتها حركات الاعراب ، فلم يبق لدخول حركة أخرى عليها سبيل ، ولا لحروف المدواللين ، لأنها مشبعة . من تلك الحركات ، ولأنها عرضة الاعلال والتغيير ، فأشبهه شئ بها النون الساكنة لخفتها وسكونها ، وانها من حروف الزيادة ، وأنها من علامات الاعراب ، ولهذه العلة لا ينون الفعل ، لاتصاله بفاعله واحتياجه الى ما بعده . (٧٧) .
الوصلات :

المراد بالوصلات عند النحاة : هى التى وضعوها للتوصل بها الى غيرها ، وقد حصرها ابن قيم الجوزية فى خمسة أقسام ، بين المنهج الدقيق فى استخدامها مع التوجيه والتعليل ، هاك بيانها :
أحدها : حروف الجر . وضعوها ليتوصلوا بالأفعال الى المجرور بها ، ولولاها لما نفذ الفعل اليها ولا باشرها .

الثانى : حرف (ها) التى للتنبية : وضعت ليتوصل بها الى نداء ذى الألف واللام .

الثالث : (ذو) : وضعوه وصلة الى وصف النكرات بأسماء الاجناس غير المشتقة ، كرجل ذى مال .

الرابع : (الذى) : وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالجمل ، ولولاها لما جرت صفاتها عليها .

الخامس : (الضمير) : الذى جعلوه وصلة الى ارتباط الجمل بالمفردات (خبرا ، وصفة وحالا ، وصلة) فأتوا بالضمير وصلة الى جريان الجمل على هذه المفردات أحوالا ، وأخبارا ، وصفات ، وصلات ، ولم يصفوا المعرفة بالجملة مع وجود هذه الوصلة المصححة ، كما وصفوا بها النكرة لوجهين .

أحدهما : أن النكرة مفتقرة الى الوصف ، والتبيين ، فعلم أن

الجملة بعدها مبيّنة لها ، ومكملة لفائدتها .

الشانسي : أن الجملة تنزل منزلة النكرة ، لأنها خبر ، ولا يخبر
المخاطب الا بما يجمله لا بما يعرفه ، فصلح أن يوصف بها النكرة ،
بخلاف المعرفة ، فانك لو قلت : جاءني زيد قائم أبوه ، على وجه
الوصف لما ارتبط الكلام بعضه ببعض لاستقلال كل واحد منهما بنفسه ،
فجاءوا بالوصلة التي توصلوا بها الى وصف النكرة اسم جنس ، وهي
(ذو) فقالوا : جاءني زيد ذو قام أبوه وهذه لغة طي ، وهي الأصل ، ثم
ان أكثر العرب لما رأواها اسما قد وصف بها المعرفة ، أرادوا تعريفه
ليتفق الوصف والموصوف في التعريف ، فأدخلوا الألف واللام عليه ،
ثم ضاعفوا اللام كيلا يذهب لفظها بالادغام ، وتذهب ألف الوصل في
الدرج فلا يظهر التعريف ، فجاء منه هذا اللفظ تقديرا ، (الذو) فلما
رأوا الاسم قد انفصل عن الاضافة حيث صار معرفة ، قلبوا الواو منه
ياء ، اذ ليس في كلامهم واو متطرفة مضموم ما قبلها الا وتقلب ياء ،
فصار (الذي) . وانما صحب الواو في قولهم : (ذو) لأنها كانت في
حكم التوسط اذ المضاف مع المضاف اليه كالشيء الواحد في معنى
(ذو) وبمعنى (الذي) طرف من معنى (ذا) التي للاشارة ، لأن
كلاهما يبين بأسماء الأجناس كقولك : هذا الغلام ، وهذا الرجل ،
فيتصل بها على وجه البيان ، كما يتصل بها (ذو) على وجه الاضافة ،
وكذلك قالوا في المؤنث من (الذي) : (التي) بالتاء ، كما قالوا
في المؤنث من (هذا) : (هاتا وهاتين) (١٨) .

ومن هذا العرض نرى أن ابن القيم قد جمع الوصلات المبيّنة
في أبواب متفرقة ، وأحسن استعمالها وتوجيه القول فيها ، فيكون
بذلك قد قدم خدمة جليلة في ميدان علم النحو .

توجيه القول فى اعراب (اللذان واللتان) (١٩)

ذكر النحاة فى تحليل تثنية (الذى والذى) واعرابهما بالحروف وجوها ، ولهم فى ذلك توجيهات (٢٠) ، وقد ألقى ابن القيم الضؤ حول تحليل وتوجيه اعراب (الذى والذى) فى حال التثنية فقال :
أعرب (الذى) فى حال التثنية ، لأن الألف التى فيه بعضها علامة الرفع فى الأسماء المعربة ، فدار الأمر بين ثلاثة أمور :
أحدها : أن بينوه ، وفيه علامة الاعراب ، وهو مستشع ، وصار بمنزلة من تعطل عن التصرف وفيه آله .

الثانى : أن يسقطوها منه ليعطوه حظه من البناء ، فيبطل معنى التثنية ، فأوا :

الثالث : أسهل شئ عليهم ، وهو اعرابه ، فكان ترك مراعاة علة البناء أهون عليهم من ابطال التثنية ، ولهذا بعينها أعربوا (اثنى عشر ، وهذين) وطرد هذا أن يكون (هذا) معربا وهو الصحيح ، ومن نص عليه السهيلي .

وأحسن ما بينا فان الألف لا يكون علامة بناء ، بخلاف الضمير ، فانها يكون للبناء كحيث ومنذ ، فتأمل هذا الموضع .

فان قلت : ينتقض عليك بالجمع ، فانهم بنوه ، أعنى (الذين) وهو على حد التثنية وفيه علامة الاعراب .

قلت : الفرق بين الجمع والتثنية من وجهين :

أحدهما : أن الجمع قد يكون اعرابه كاعراب الواحد بالحركات ، نعم وقد يكون الجمع اسما واحدا فى اللفظ كقوم ورهط .

الثانى : أن الجمع نصبه وخفضه يضارع لفظه لفظ الواحد من حيث كان آخره ياء مكسورا ما قبلها ، فجعلوا الرفع الذى هو أقل

حالاته على النصب والخفض وغلبوا عليه البناء ، حيث كان لفظه فى الاعراب فى أغلب أحواله كلفظه فى البناء ، وليس كذلك التثنية ، فان ياءها مفتوح ما قبلها ، فلا يضارع لفظها فى شئ من أحوالها لفظ الواحد .

وأما النون فى (الذين) فلا اعتبار بها ، لأنها ليست فى الجمع ركنًا من أركان صيغته لسقوطها فى الاضافة من الشعر كما قال -
الشاعر - :

وان الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد
ثم نسب ابن قيم الفضل لأهله فقال : هذا تعليل السهيلي ،
وعندى فيه علة ثانية ، وهى : أن التثنية فى (اللذين) خاصة من
خواص الاسم ، قاومت شبه الحرف ، فتقابل المقتضيان ، فرجع الى
أصله فأعرب ، بخلاف (الذين) فان الجمع وان كان من خواص
الأسماء ، لكن هذه الخاصة ضعيفة فى هذا الاسم لنقصان دلالة
مجموعا عما يدل عليه مفردا ، فان (الذى) يصلح للعاقل وغيره . و
(الذين) لا يستعمل الا للعقلاء خاصة ، فنقصت دلالة ، وضعفت خاصية
الجمع فيه ، فبقى موجب بنائه على قوته ، وهذا بخلاف المثني ، فانه
يقال : على العاقلين وغيرهما ، فانك تقول : الرجلان اللذان لقيتهما ،
فلا حاجة بنا الى ركوب ماتسفه - رحمه الله - من مصارعة الجمع
للواحد ، وشبهه به ، وتكلف الجواب عن تلك الاشكالات (٢١) - والله
اعلم .

بهذا المنهاج الشديد ، والتوجيه الرشيد بسط ابن قيم الجوزية
القول الذى لا يدع مجالاً لريبة بعد تعليقه هذا وتوجيهه ، وبخاصة أنه
يعرض زبدة ما قاله السابقون ثم يستشف العلة الشافية لتكون فائدة

بديعة نافعة ، توفر على الباحث التنقيب وراء العلل العقيمة التى لاتجدى نفعا ، اللهم الا ضياع الوقت وارهاق الذهن .

وعلى هذا المنهاج تابع المسيرة فى عرض الفوائد البديعة ، فنرى أنه وقف وقفة طويلة مع (ما) الموصولة ، عرض قول النحاة فيها ، ثم انطلق بوجه القول فى استعمالاتها المختلفة ، مع بيان أثر ذلك فى أداء المعنى مستلهما ذلك من بعض آيات الذكر الحكيم ، مثل سورة (الكافرون) .

(ما) الموصولة :

ذكر النحاة أن (ما) الموصولة بمعنى (الذى) ولهم فى ذلك توجيهات عند استعمالها (٢٢) وانطلق ابن قيم الجوزية ، يناقش النحاة فيما ذهبوا اليه ، ويبرز الفوائد البديعة ، فيقول :

قول النحاة : ان (ما) الموصولة بمعنى (الذى) ان أرادوا به أنها بمعناها من كل وجه ، فليس بحق . وان أرادوا أنها بمعناها من بعض وجوه فحق .

والفرق بينهما أن (ما) اسم مبهم فى غاية الابهام حتى أنها تقع على كل شئ ، وتقع على ما ليس بشئ ، ألا تراك تقول : ان الله يعلم ما كان وما لم يكن ، ولفرط ابهامها لم يجز الاخبار عنها حتى توصل بما يوضحها ، وكل ما وصلت به يجوز أن يكون صلة للذى ، فهو يوافق (الذى) فى هذا الحكم ويخالفها فى ابهامها فلا تكون نعتا لما قبلها ولا منوعة ، لأن صلتها بعينها غير النعت ، وأيضا فلو نعتت بنعت زائد على الصلة لا ارتفع ابهامها ، وفى ارتفاع الابهام منها جملة بطلان حقيقتها ، واخراجها عن أصل موضوعها .

وتفارق (الذى) أيضا فى امتناعها من التثنية والجمع ، وذلك

أيضا لفرط ابهامها ، فإذا ثبت الفرق بينهما فاعلم أنه لا يجوز أن توجد الا موصولة لابهامها ، وموصوفة ، ولا يجوز أن توجد الا واقعة على جنس تتنوع منه أنواع ، لأنها لاتخلو من الابهام أبدا ، ولذلك كان فى لفظها ألف آخرة لما فى الألف من المد والاتساع فى هواء الفم مشاكلة لاتساع معناها فى الأجناس ، فإذا أوقعوها على نوع بعينه وخصوصا به من يعقل ، وقصروها عليه ، أبدلوا الألف نونا ساكنة ، فذهب امتداد الصوت فصار قصر اللفظ موازنا لقصر المعنى ؛ وإذا كان أمرها كذلك وجب أن يكون ضميرها العائد عليها من الصلة التى لا بد للصلة منه ، ولولا هو لم ترتبط بموصول حتى تكون صلة ، فيجب أن يكون ذلك الضمير بمنزلة ما يعود عليه فى الاعراب والمعنى ، فإذا وقعت على ما هو فاعل فى المعنى ، كان ضميرها فاعلا فى المعنى واللفظ ، نحو : كرهت ما أصابك ، ف (ما) مفعولة لكرهت فى اللفظ ، وهى فاعلة لأصاب فى المعنى ، فالضمير الذى فى (أصاب) فاعل فى اللفظ والمعنى .

وإذا وقعت على مفعول كان ضميرها مفعولا لفظا ومعنى ، نحو سرنى ما أكلته ، وأعجبنى ما لبسته ، فإنها فى المعنى مفعولة ، لأنها عبارة عن الملبوس فضميرها مفعول فى اللفظ والمعنى ، وكذلك اذا وقعت على اللفظ كان ضميرها مجرورا ب (فى) لأن الظرف كذلك فى المعنى ، الا أنها لاتقع على المصادر الاعلى ماتختلف أنواعه للابهام الذى فيها (٢٣) -

وبعد أن بسط القول فى أصل (ما) الموصولة ، والفرق بينها وبين (الذى) ومواطن وقوعها ، وأثر ذلك على أداء المعنى ، بدأ يعرض بعض مواطن استعمالها عند وقوعها على من يعقل ، موجها القول

فى أداء المعنى وفقا لما يقتضيه مقام التوجيه القرآنى ، فقال :
 فان قيل : فكيف وقعت على من يعقل كقوله : ، ، لما خلقت بيدي
 (٢٤) ، ، ، والسماء وما بناها ، (٢٥) ، ، ولا أنتم عابدون ما أعبد ، (٢٦)
 وأمثال ذلك . قيل : هى فى هذا كله على أصلها من الابهام والوقوع
 على الجنس العام لما يراد ب (ما) ما يراد ب (من) من التعيين لما يعقل ،
 والاختصاص دون الشيعاء ومن فهم حقيقة الكلام وكان له ذوق عرف
 هذا واستبان له (٢٧) .

وعلى ضؤ هذا الأصل بدأ يوجه المعنى المراد من وقوع (ما) على
 من يعقل فى الآيات السابقة ، وغيرها من الآيات الأخرى باستفاضة
 لايتمسح المقام لذكرها . أوجز القول فيها تنمة للمراد ، لتتعرف على ذوقه
 النحوى فى اطار توجيه المعنى .

أما قوله تعالى : ، ، ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ، فهذا
 كلام ورد فى معرض التوبيخ والتبكيك للعين على امتناعه من
 السجود ، ولم يستحق هذا التبكيك والتوبيخ حيث كان السجود لمن
 يعقل ، ولكن للمعصية والتكبر على مالم يخلقه ، اذ لاينبغى التكبر
 لمخلوق على مثله انما التكبر للمخالق وحده فكأنه يقول سبحانه . لم
 عصيتى وتكبرت على مالم تخلقه وخلقتة أنا وشرفته وأمرتك
 بالسجود له ، فهذا موضع (ما) لأن معناها أبلغ ، ولفظها أعم ، وهو فى
 الحجة أوقع ، وللعذر والشبهة أقطع .

فلو قال : ما منعك أن تسجد لمن خلقت ، لكان استفهاما مجردا
 من توبيخ وتبكيك ، ولتوهم أنه وجب السجود له من حيث كان يعقل ،
 ولعله موجود فى ذاته وعينه ، وليس المراد كذلك ، وانما المراد توبيخه
 وتبكيته على ترك سجوده لما خلق الله وأمره بالسجود له ، ولهذا عدل

عن اسم آدم العلم مع كونه أخص ، وأتى بالاسم الموصول الدال على جهة التشريف المقتضية لاسجاده له ، كونه خلقه بيديه ، وأنت لو وضعت مكان (ما) لفظة (من) لما رأيت هذا المعنى المذكور فى الصلة .

وان (ما) جئ بها وصلة الى ذكر الصلة ، فتأمل ذلك ، فلا معنى اذا للتعين بالذكر اذ لو أريد التعيين لكان بالاسم العلم أولى وأحرى . وكذلك قوله : ,, والسماء وما بناها ,, لأن القسم تعظيم المقسم به ، واستحقاقه للتعظيم من حيث (ما) وأظهر هذا الخلق العظيم الذى هو السماء ومن حيث سواها وزينها بحكمته فاستحق التعظيم ، وثبتت قدرته ، فلو قال ومن بناها ، لم يكن فى اللفظ دليل على استحقاقه القسم ، من حيث اقتدر على بنائها ، ولكان المعنى مقصورا على ذاته ونفسه دون الايماء الى أفعاله الدالة على عظمته المنبئة عن حكمه المفصحة باستحقاقه للتعظيم من خليقته .

وأما قوله : ,, لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ,, فما على بابها ، لأنها واقعة على معبوده . صلى الله عليه وسلم - على الاطلاق ، لأن امتناعهم من عبادة الله ليس لذاته ، بل كانوا يظنون أنهم يعبدون الله ، ولكنهم كانوا جاهلين به ، فقوله : ,, ولا أنتم عابدون ما أعبد ,, أى : لا أنتم تعبدون معبودى ، ومعبوده صلى الله عليه وسلم . كان عارفا به دونهم ، وهم جاهلون به ، هذا جواب بعضهم وقال آخرون : انها هنا مصدرية لاموصولة ، أى : لا تعبدون عبادتى ويلزم من تنزيههم عن عبادته تنزيههم عن المعبود ، لأن العبادة متعلقة به ، وليس هذا بشئ ، اذ المقصود براءته من معبوديهم واعلامه أنهم بريئون من معبوده . تعالى - فالمقصود المعبود لا العبادة (٢٨) .

وفى الآية توجيهات أخرى ، وفوائد جليلة يستفيد منها النحوى والبلاغى والمفسر .

ومما يجدر ملاحظته والوقوف معه أن ابن القيم لم يقف من هذه الآراء موقف المستعرض لها فحسب ، بل نراه يتولى توجيه الآراء ، وتعليلها تعليلا منطقيا ، ثم يكون له رأيا بارزا يعطينا فائدة جليلة ، تدفع الباحث الى الوقوف مع رأيه ، لأن فيه زبدة كلام القوم مع زيادة فى الفائدة التى تقطع الطريق أمام الطاعين ، وهذا دأب العالم المتحرر من رق التقليد الأعمى ؟ فنراه فى مثل هذه المسألة بعد عرضه للآراء وتوجيهها يقول :

وعندى فيه وجه خامس أقرب من هذا كله ، وهو أن المقصود هنا ذكر المعبود الموصوف بكونه أهلا للعبادة مستحقا لها فأتى ب (ما) الدالة على هذا المعنى ، كأنه قيل : ولا أنتم عابدون معبودى الموصوف بأنه المعبود الحق ، ولو أتى بلفظة (من) لكأنت انما تدل على الذات فقط ، ويكون ذكر الصلة تعريفا ، لا أنه هو جهة العبادة ، ففرق بين أن يكون كونه تعالى . أهلا لأن يعبد تعريف محضى ، أو وصف مقتضى لعبادته ، فتأمل فإنه بديع جدا ، وهذا معنى قول محققى النحاة : أن (ما) تأتى لصفات من يعلم (٢٩) .

فانظر كيف أخذ هذا الأصل من محققى النحاة ، وبنى عليه هذا التوجيه والتخريج البديع ، وذلك لن يكون الا ممن تعمق فى فهم النحو منهاجا وأصولا ، بل نراه يزيد القضية تبيانا ووضوحا ، فيقول : ونظيره قوله تعالى : ,, فانكحوا ما طاب لكم من النساء ,, (٣٠) لما كان المراد الوصف ، وأنه هو السبب الداعى الى الأمر بالنكاح ، وقصده ، وهو الطيب ، ففتكح المرأة الموصوفة به ، أتى ب (ما) دون (من)

وهذا باب لا ينخرم وهو من أ لطف مسالك العربية (٣١) .
ثم نجد أنه وقف وقفة طويلة ومتأنية مع سورة (الكافرون) ،
يبرز منها فوائد جمّة لها أثرها الفعال فى محيط العلوم العربية
والتفسير من هذه الفوائد :

- ١ - تكرير الأفعال فى هذه السورة وما أفاد ذلك من معنى
- ٢ - كونه كرر الفعل فى حق نفسه بلفظ المستقبل فى الموضعين ،
وأتى فى حقهم بالماضى .
- ٣ - لقد جاء فى نفى عبادة معبودهم عنه بلفظ الفعل المستقبل ،
وجاء فى نفى عبادتهم معبوده باسم الفاعل .
- ٤ - إيراد النفى ب (لا) دون (لن) والحكمة من وراء ذلك .
- ٥ - ان طريقة القرآن فى مثل هذا أن يقرن النفى بالاثبات ، فينفى
عبادة ماسوى الله ، ويشب عبادته ، وهذا هو حقيقة التوحيد ،
والنفى المحض ليس بتوحيد ، وكذلك الاثبات بدون النفى ، فلا
يكون التوحيد الا متضمنا للنفى والاثبات ، وهذا حقيقة (لا اله
الا الله) .

فلم جاءت هذه السورة بالنفى المحض ؟ وما سر ذلك ؟

- ٦ - ماحكمة تقديم نفى عبادة عن معبودهم ، ثم نفى عبادتهم عن
معبوده ؟

- ٧ - ان طريقة القرآن اذا خاطب الكفار أن يخاطبهم بالذين كفروا ،
والذين هادوا ، كقوله :، يا أيها الذين كفروا لاتعتذروا اليوم ،
(٣٢) .، قل يا أيها الذين هادوا ان زعمتم أنكم أولياء الله ،
(٣٣) ولم يجرى (يا أيها الكافرون) الا فى هذا الموضع ، فما
وجه هذا للاختصاص ؟

٨ - هل فى قوله : ,,لكم دينكم ولى دين ,, معنى زائد على النفى المتقدم ، فانه يدل على اختصاص كل بدينه ومعبوده ، وقد فهم هذا من النفى ، فما أفاد التقسيم المذكور ؟

٩ - ما الحكمة من وراء تقديم ذكرهم ومعبودهم فى هذا التقسيم والاختصاص ؟ وتقديم ذكر شأنه وفعله فى أول السورة ؟

١٠ - ان هذه السورة قد استملت على جنسين من الأخبار ، أحدهما : براءته من معبودهم ، وبراءتهم من معبوده ، وهذا اللازم أبدا . والثانى : اخباره بأن له دينه ، ولهم دينهم . فهل هذا متاركة وسكوت عنهم ، فيدخله النسخ بالسيف ، أو التخصيص ببعض الكفار ؟ أم الآية باقية على عمومها ، وحكمها غير منسوخة ولا مخصوصة ؟

فهذه عشر مسائل تضمنت كل مسألة فائدة بديعة ، أفاض الامام ابن القيم فى عرضها وتوجيهها ، وهى جديرة بالاطلاع عليها للوقوف على هذه الأسرار العجيبة ، ولتعلم كيف استخدم الشيخ القواعد النحوية فى توجيه هذه الفوائد ، ولنوقن بأن كل حرف أو كلمة ماوضعت فى موضعها من كتاب الله الا لأسرار بالغة ، لم يتوصل الى معرفة بعض أسرارها الا كل من أوتى الحكمة والالهام من الله - عزوجل - فمن أراد التزود من هذا الفضل والخير فليرجع الى كتاب (بدائع الفوائد) (٣٤) -

أقسام الأفعال وأحكامها :

ان من المعلوم لدينا أن الفعل ينقسم الى ماضى ومضارع وأمر ، وحكم الماضى والأمر البناء مطلقا ، ويبنى المضارع اذا اتصلت به نون التوكيد ، أو نون النسوة ، ويهرب فيما عدا ذلك .

ويرى ابن القيم الجوزية أن الأفعال ، واجب ، وممكن ، ومنتهى ،
أو فى حكمه فالرفع للواجب ، والنصب للممكن ، والجزم السدى
هو عدم الحركة للمنفى أو مافى حكمه ، هذا هو الأصل ، وقد
يخالف .

وان شئت قلت : الأفعال ثلاثة أقسام ، واقع موقع الاسم ، فله
الرفع نحو ، : هل تضرب ؟ فانه - واقع موقع ضارب ، وفعل فى تأويل
الاسم ، فله النصب نحو : أريد أن تقوم ، أى : قيامك . وفعل لا واقع
موقع اسم ولا فى تأويله ، فله الجزم ، نحو : لم يقم (٣٥) .
واضح من هذا التقسيم أنه يهدف الى الفعل المعرب وحكمه ،
وهو المضارع وهذا توجيه رائع ، وفيه عمق فى معرفة مواقع الأفعال
و تأويلها .

الحكمة من وراء حذف العامل فى (بسم الله) :

عدد ابن القيم فوائد رائعة نفهمها من وراء حذف العامل (بسم
الله) منها : أنه موطن لا ينبغى أن يتقدم فيه سوى ذكر الله فلو ذكرت
الفعل ، وهو لا يستغنى عن فاعله ، كان ذلك مناقضا للمقصود ، فكان
فى حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى ، ليكون المبدؤ به اسم الله ، كما
تقول فى الصلاة : الله أكبر ، ومعناه من كل شئ ولكن لا تقول هذا
المقدر ليكون اللفظ مطابقا لمقصود الجنان ، وهو أن لا يكون فى
القلب الا الله وحده ، كما تجرد ذكره فى قلب المصلى ، مجرد ذكره
فى لسانه .

ومنها أن الفعل اذ حذف صح الابتداء بالتسمية فى كل عمل
وقبول وحركة وليس فعل أولى بها من فعل ، فكان الحذف أعم من
الذكر ، فان أى فعل ذكرته كان المحذوف أعم منه .

ومنها أن الحذف أبلغ ، لأن المتكلم بهذه الكلمة كأنه يدعى الاستغنا بالمشاهدة عن النطق بالفعل ، فكأنه لا حاجة الى النطق به ، لأن المشاهدة والحال دالة على أن هذا وكل فعل فانما هو باسمه تبارك وتعالى ، والحوالة على شاهد الحال أبلغ من الحوالة على النطق كما قيل (٢٦) .

هذه هي المعاني النحوية التي يتوخاها النحوى من التراكيب ، فالحذف باب لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيها بالسحر .

يقول عبدالقاهر الجرجاني : ,, ترى به - أى بالحذف - ترك المذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الافادة أزيد للافادة ، وتجدر أنطق ماتكون اذا لم تنطق ، وأتم ماتكون بيانا اذا لم تبن ، وهذه ه جملة قد تنكرها حتى تخبر ، وتدفعها حتى تنظر (٢٧)

ومن خلال هذا النص ، ومقابلته مع توجيهات ابن القيم فى الموضوع السابق آنفا ، وغيره من الموضوعات ، يجعلنا نقول : انه قد اطلع على مؤلفات النحاة وتعمق فى فهم أفكارهم ، وبخاصة أمثال سيبويه وعبدالقاهر ، ثم ساق لنا هذه الفوائد التي تعد زبدة ما فهم ، وصفوة ما خلف .

وبالوقوف معه على بعض الفوائد الأخرى سيتضح لنا منهجه ومنبعه وبخاصة أن توجيهاته وتعليقاته يتوخاها من خلال تطبيق القواعد النحوية .

حكم عطف الدعاء على الخبر :

يقول ابن قيم الجوزية : ,, استشكل طائفة قول المصنفين : (بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله) وقالوا : الفعل بعد الواو دعاء بالصلاة ، والتسمية قبله خبر ، والدعاء لا يحسن عطفه على

الخبر ، لوقلت : مررت بزید وغفر الله لك لكان غثا من الكلام ،
وحجة . من أثبتها الاقتداء بالسلف .

والجواب عما قاله :، هو أن الواو لم تعطف دعاء على خبر ،
وانما عطف الجملة على كلام محكى ، كأنك تقول : ، بسم الله
الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد ، وأقول هذا وهذا ، أو أكتب
هذا وهذا (٣٨) .

العطف وتركه وأثر ذلك على المعنى :

القاعدة : أن الشيء لا يعطف على نفسه ، لأن حروف العطف
بمنزلة تكرار العامل ، لأنك اذا قلت : قام زيد وعمرو ، فهى بمنزلة
قام زيد وقام عمرو والثانى غير الأول ، فاذا وجدت مثل قولهم : :
(كذبا ومينا) فهو لمعنى زائد فى اللفظ الثانى ، وان خفى عنك ،
ولهذا يبعد جدا أن يجئ فى كلامهم : (جاءنى عمرو أبو حفص)
رضى الله عنه ... لأن الواو تجمع بين الشيتين لا بين الشيء الواحد
فاذا كان فى الاسم الثانى فائدة على معنى الاسم الأول كنت مخيرا
فى العطف وتركه ، فان عطف فمن حيث قصدت تعداد الصفات ،
وهى متغايرة ، وان لم تعطف فمن حيث كان فى كل منهما ضمير
هو الأول ، فعلى الوجه الأول تقول : زيد فقيه شاعر كاتب ، وعلى
الثانى : فقيه وشاعر و كاتب ، كأنك عطفت بالواو الكتابة على
الشعر ، واذا لم تعطف أتبعث الثانى الأول ، لأنه هو هو من حيث
اتحد الحامل للصفات .

وأما أسماء الرب - تبارك وتعالى - فأكثر ما يجئ فى القرآن بغير
عطف نحو : السميع العليم ، العزيز الحكيم ، الغفور الرحيم ، والملك
القدوس ، السلام ... الى آخرها . وجاءت معطوفة فى موضعين :

أحدهما : فى أربعة أسماء وهى : ,, الأول والآخـر والظاهر والباطن ,, (٣٩) .

والثانى : فى بعض الصفات بالاسم الموصول مثل قوله : ,, الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى والذى أخرج المرعى (٤٠) ,, ونظيره : ,, الذى جعل لكم الأرض مهادا وجعل لكم فيها سبلا لعلكم تهتدون ,, .

فأما ترك العطف فى الغالب فلتناسب معانى تلك الأسماء ، وقرب بعضها من بعض ، وشعور الذهن بالثانى منها شعوره بالأول ، ألا ترى أنك إذا شعرت بصفة المغفرة ، انتقل ذهنك منها الى الرحمة ، وكذلك إذا شعرت بصفة السمع انتقل الذهن الى البصر وهكذا .

وأما تلك الأسماء الأربعة فهى ألفاظ متباينة المعانى متضادة الحقائق فى أصل موضوعها ، وهى متفقة المعانى متطابقة فى حق الرب تعالى - لا يبقى منها معنى بغيره ، بل هو أول كما أنه آخر و ظاهر كما أنه باطن ، ولا يناقض بعضها بعضا فى حقه ، فكان دخول الواو صرفا لوهم المخاطب قبل التفكير والنظر عن توهم المحال ، واحتمال الأضداد ، لأن الشئ لا يكون ظاهرا باطنا من وجه واحد ، وإنما يكون ذلك باعتبارين ، فكان العطف ههنا أحسن من تركه لهذه الحكمة ، هذا جواب السهيلي (٤١) .

هذا ومع كون ابن القيم قد عرض جواب السهيلي بتوجيهات راتعة الا أنه لم يقف موقف الناقل فقط ، بل كان له آراء وتعليقات قيمة تفسح عن نفاذ بصره وبصيرته ، ونقاء ذهنه ، وأنه تشبع من آراء السابقين وفهم عمقها ثم أخرج منها دررا نفيسة ، فنراه بعد عرض

جواب السهيلي يقول :

وأحسن منه أن يقال : لما كانت هذه الألفاظ دالة على معاني متباينة ، وأن الكامل فى الاتصاف بها على تباينها أتى بحرف العطف الدال على التغاير بين المعطوفات ، ايذاناً بأن هذه المعاني مع تباينها فهى ثابتة للموصوف بها .

ووجه آخر وهو أحسن منها وهو : أن الواو تقتضى تحقيق الوصف المتقدم ، وتقريره يكون فى الكلام متضمناً لنوع من التأكيد من مزيد التقرير ، وبيان ذلك بمثال تذكره مرقاة الى فهم مانحن فيه ، اذا كان لرجل مثلاً أربع صفات هو عالم وجواد و شجاع وغنى ، وكان المخاطب لا يعلم ذلك ، أولاً يقربه ويعجب ذلك ، فتقول : وجواد ، أى : وهو مع ذلك جواد ، فاذا قدرت استيعاده لذلك قلت : وشجاع ، أى وهو مع ذلك شجاع وغنى ، فيكون فى العطف مزيد تقرير و توكيد لا يحصل بدونه ، ندرأ به توهم الانكار .

واذا عرفت هذا ، فالوهم قد يعتريه انكار لاجتماع هذه المقابلات فى موصوف واحد ، فاذا قيل : هو الأول ؛ ربما سرى الوهم الى أن كونه أولاً يقتضى أن يكون الآخر غيره ، لأن الأولية والآخرية من المتضائفات ، وكذلك (الظاهر والباطن) اذا قيل : هو الظاهر ربما سرى الوهم الى أن الباطن مقابله ، فقطع هذا الوهم بحرف العطف الدال على أن الموصوف بالأولوية هو الموصوف بالآخرية ، فكأنه قيل : هو الأول ، وهو الآخر ، وهو الظاهر ، وهو الباطن لاسواه ، فتأمل ذلك ، فانه من لطيف العربية ودقيقها (٤٢) . وانطلق يؤكد ماذهب اليه بأمثلة أخرى مع التوجيه والتعليل الدقيق ، ثم تعرض للجواب عن عطف الاسمين الأولين دون الآخرين

فى قوله تعالى :، غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول» (٤٣) ، وكذلك العطف الواقع فى قوله :، الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى» وفى قوله :، الذى جعل لكم الأرض مهادا ونزل من السماء ماء...» ، وذلك بأسلوب دقيق وتوجيه رائع يعد بمثابة المقاييس العلمية فى محيط (النحو والتفسير والبلاغة) (٤٤) ومما يجب أن نجعله على ذكر منا أن (العطف وتركه) من الابواب التى اشتغل بها علماء المعانى . والمفسرون فى حاجة إليها عند توجيههم لمعانى الآيات ، والأصل فى ذلك كله تابع من علم النحو ومعانيه .

العامل فى المعطوف :

لم تتوقف جهود ابن قيم الجوزية فى باب العطف عند هذا الحد ، بل نراه يعرض فائدة جليلة بين فيها أن العامل فى المعطوف مقدر فى معنى المعطوف عليه ، وحرف العطف أغنى عن اعادته ، وناب منابه ، واستدل على قوله هذا بالقياس والسماع ، وذكر أمثله من القياس وأخرى من السماع وجه فيها القول مع التعليل الدقيق (٤٥) .
سواطن استعمال بعض أدوات العطف :

وفى معرض حديثه تعرض لبيان الفرق بين الواو الجامعة و الواو العاطفة وبينهما وبين الفاء الموضوعة للتعقيب ، وقد تكون للتسبيب والترتيب ... فأثبت أنها راجعان لمعنى التعقيب (٤٦) ، لأن الثانى بعدهما أبدا انما يجرى فى عقب الأول ، فالسبب نحو : ضربته فبكى ، والترتيب نحو قوله تعالى : ، «أهلكناها فجاءها» (٤٧) دخلت الفاء لترتيب اللفظ ، لأن الهلاك يجب تقديمه فى الذكر ، لأن الإهتمام به أولى ، وان كان مجئ البأس قبله فى الوجود ومن هذا)

ان من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جده) فمثل هذا دخلت (ثم) لترتيب الكلام لالترتيب المعنى فى الوجود ، وهذا معنى قول بعض النحاة : انها تأتى للترتيب فى الخبر لافى المخبر .
وفى هذا المقام يقول ابن القيم :،، وعندى فى الآية تقديران آخران أحسن من هذا .

أحدهما : أن يكون المراد بالاهلاك ارادة الاهلاك ، وعبر بالفعل عن الارادة ، وهو كثير فترتيب مجئ البأس على الارادة ترتب المراد على الارادة .

والثانى : وهو أطف ، أن يكون الترتيب ترتيب تفصيل على جملة فذكر الاهلاك ثم فصله بنوعين . أحدهما : مجئ البأس بيانا أى : ليلا . والثانى : مجيئه وقت القائلة ، وخص هذين الوقتين ، لأنهما وقت راحتهم وطمأنينتهم ، فجاءهم بأس الله (٤٨) ... الخ . ثم أخذ يدلل على ذلك ببعض الآيات الأخرى بمنهاجه الذى أصبح ظاهرا بين أيدينا .

فأئده التقدريم :

نقل - ابن القيم عن سبويه فى موضع آخر أنه قال : (ان الواو لاتدل على الترتيب ولا التعقيب ، نقول : صمت رمضان وشعبان ، وان شئت شعبان و رمضان ، بخلاف (الفاء و ثم) الا أنهم يقدمون فى كلامهم ما هم به أهم وهم بيانه أعنى ، وان كانا جميعا بهمانهم ويعنيانهم (٤٩) .

فأئده التقدريم :

فقد نقلنا سبويه من موضع عدم دلالة الواو على الترتيب ولا التعقيب الى أهمية التقدريم ، وانتهمز السهلى هذا القول ، فاعتره

أصلا انطلق من خلاله يبين أهمية هذا الموضوع وأنه يجب الاعتناء به لعظم منفعته فى كتاب الله وحديث رسوله ، فوضع لذلك أصلا يقف بالباحثين على الطريق الأوضح ، مع الوضع فى الاعتبار أن هذا الأصل لا بد أن يكون منضبطا مع أصول القواعد النحوية ، وهذا الأصل هو :

(ما تقدم من الكلم فتقديمه فى اللسان على حسب تقدم المعانى فى الجنان ، والمعانى تتقدم بأحد خمسة أشياء . اما الزمان ، واما الطبع ، واما الرتبة ، واما السبب ، واما الفضل ، والكمال) (٥٠) .
ويسط السهلى القول حول هذا الأصل ، وانطلق من خلاله ابن قيم الجوزية يوجه ويعلل باسهاب جيد يمكن الرجوع اليه فى كتابه موضع البحث (٥١) وكل ما ذكره لا يخرج عن معانى النحو وأحكامه .
معنى (ثم)

خص ابن قيم (ثم) بفائدة ذكرها فى معناها فقال : ثم حرف عطف ، ولفظها كلفظ التم ، وهو زم الشيء بعضه الى بعض ، كما قال: كنا أهل ثمة وزمة ، وأصله من ثمت البيت اذا كان فيه فرج فسدد بالتمام .

والمعنى الذى فى (ثم) العاطفة قريب من هذا ، لأنه ضم شئ الى شئ بينهما مهلة ، كما أن ثم البيت ضم بين شيئين بينهما فرجة ومن تأمل هذا المعنى فى الحروف والأسماء المضارعة لها الفاه كثيرا (٥٢) .

الاضافة :

ذكر ابن القيم فوائد متفرقة فى باب الاضافة أفصح فيها عن جلال وجمال تطبيق القواعد النحوية ، وهذه الفوائد هى :

اضافة الموصوف الى الصفة :

أضافوا الموصوف الى الصفة وان اتحدا ، لأن الصفة تضمنت معنى ليس فى الموصوف ، فصحت الاضافة للمغايرة ، وهنا نكتة لطيفة ، وهى أن العرب انما تفعل ذلك فى الوصف المعرفة السلازم للموصوف لزوم اللقب للأعلام كما لو قالوا : زيد بطة ، أى : صاحب هذا اللقب ، وأما الوصف الذى لا يثبت كالقائم والقاعد ونحوه فلا يضاف الموصوف اليه لعدم الفائدة المخصصة التى لأجلها أضيف الاسم الى اللقب ، فانه لما تخصص به كأنك قلت : صاحب هذا اللقب ، وهكذا فى (مسجد الجامع ، وصلاة الأولى) فانه لم تخصص الجامع بالمسجد ولزمه ، كأنك قلت : صاحب هذا الوصف ، فلو قلت : زيد الضاحك وعمرو القائم ، لم يجز ، وكذا ان كان لازما غير معرفة تقول : مسجد جامع وصلاة أولى (٥٣) .

الحكمة فى اضافة ظروف الزمان الى الأحداث الواقعة فيها دون ظروف المكان :

انما أضيفت ظروف الزمان الى الأحداث الواقعة فيها نحو : يوم يقوم زيد ، لأنها أوقات لها وواقعة فيها ، فهى لاختصاصها بها أضيف اليها ، وهذا بخلاف ظروف المكان ، لأنها لا تختص بتلك الأحداث ، فاذا اختصت غالبا حسنت الاضافة نحو : هذا مكان يجلس القاضى ، ويكون بمنزلة يوم يجلس القاضى سواء .

وربما أضيفت أسماء الزمان الى أحداث لاتقع فيها لاتصالها بها ، كقوله تعالى : ,, ليلة الصيام « (٥٤) فالليلة من ظروف الزمان ، وقد أضيفت الى الصيام ، وليس بواقع فيها ، فلما جاز فى بعض الكلام أن يضاف الظرف الى الاسم الذى هو الحدث وان لم يكن واقعا فيه

أضافوه الى الفعل لفظا وهو مضاف الى الحدث معنى ، واقحم لفظ الفعل اقراوا وتخصيصا للغرض ورفعنا لشوائب الاحتمال حتى اذا سمع المخاطب قولك يوم قام زيد ، علم أنك تريد اليوم الذى قام فيه زيد ، ولو قلت مكان قولك : ليلة الصيام ، ليلة صيام زيد ما كان له معنى الا وقوع الصيام فى الليل ، فهو الذى حملهم على اقحام لفظ الفعل عند ارادتهم اضافة الظروف الى الاحداث ، وقس على ذلك المبتدا والخبر .

وأما (ريث) فيمنزلة الظرف ، وقد صارت فى معناه ، وكذلك (حيث وذى تسلم) لأن المعنى فى قول بعضهم : اذهب لوقت ذى تسلم ، أى : سلامتك فلما حذف المنعوت وأقمت النعت مقامه أضفته الى ما كنت تضيف اليه المنعوت ، وهو الوقت (٥٥) .

وفى المبحث تفريعات لطيفة ، حول الأسماء الخمسة واعرابها بالحروف وازافتها وكذلك (ابن) وتثنيته وجمعه وازافته ، وعلى ذلك أجوبة مفيدة وتوجيهات رائعة (٥٦) .

هذا وقد وجه القول حول اكتساب المضاف حكم المضاف اليه اذا كان صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى ، وذكر الشواهد التى وردت فى ذلك من الشعر والقرآن الكريم وكلام العرب ، وجعل ذلك فى عدة مسالك ذكر فيها أقوال النحاة ، وضعف بعضها ورد عليها ، وفى هذا المبحث ظهرت مواهبه النحوية ومدى المامه بقواعد النحو وأصوله (٥٧) .

السرورابط بين الجملتين وأحكام الشروط :

اهتم ابن القيم الجوزية بالحروف التى تربط بين الجملتين ، وما يتعلق بها من أحكام الشرط والجزاء ، وقد تمخض بحثه حول هذا

الموضوع عن فوائد نافعة أبرز فيها قواعد عزيزة لها أثرها وعمقها فى محيط العلوم العربية ، اذكر منها مقتطفات ثم أحيل القارئ الى الكتاب موضوع البحث ليحاط علما بكل جزئيات هذه الفوائد والقواعد .

ماهى الروابط بين الجملتين وما أقسامها ؟

الروابط بين جملتين هى الأدوات التى تجعل بينهما تلازما لم يفهم قبل دخولها وهى أربعة أقسام :

أحدها : ما يوجب تلازما مطلقا بين الجملتين ، اما بين ثبوت وثبوت ، أو بين نفي و نفي ، أو بين نفي وثبوت وعكسه فى المستقبل خاصة ، وهو حرف الشرط البسيط (ان) فانها تلازم بين هذه الصور كلها ، تقول : ان اتقيت الله أفلحت وان لم تتق الله لم تفلح ، وان أطعت الله لم تخب ، وان لم تطع الله خسرت ، ولهذا كانت أم الباب ، وأعم أدواته تصرفا .

القسم الثانى : أداة تلازم بين هذه الاقسام الأربعة تكون فى الماضى خاصة وهى (لما) تقول : لما قام أكرمه ، وكثير من النحاة يجعلها ظرف زمان ، وتقول : اذا دخلت على الفعل الماضى فهى اسم وان دخلت على المستقبل فهى حرف ، ونص سيبويه على خلاف ذلك ، وجعلها من أقسام الحروف التى تربط بين الجملتين ، ومثال الأقسام الأربعة : لما قام أكرمه ، ولما لم يقم لم أكرمه ، ولما لم يقم أكرمه ، ولما قام لم أكرمه .

القسم الثالث : أله تلازم بين امتناع الشئ لامتناع غيره ، وهى (لو) نحو : لو أسلم الكافر نجا من عذاب الله .

القسم الرابع : أداة تلازم بين امتناع الشئ و وجود غيره ، وهى

(لولا) نحو : لولا أن هدانا الله لضللنا .

وبعد أن ذكر ابن قيم هذه الأقسام مجملة استأنف الحديث فى تفصيلها فى تسعة مسائل ، يطول المقام بذكرها ، وحسبى أن أذكر رؤس هذه المسائل وأترك تفصيل القول فيها للرجوع الى كتابه : (بدائع الفوائد) لنقف على منهاج ابن قيم الجوزية فى عرضه للمسائل النحوية ومعالجة المسائل الفقهية والأصولية بقواعد النحو ، وبخاصة ما يحتاج منها الى دقة فى الفهم والتوجيه ، وهاك رؤس هذه المسائل (٥٨) .

المسألة الأولى : المشهور أن الشرط والجزاء لايتعلقان الا بالمستقبل ، فان كان ماضى اللفظ كان مستقبل المعنى ، كقولك : ان مت على الاسلام دخلت الجنة . وللنحاة فى هذا وأمثاله تقديران ، ولابن قيم الجوزية توجيهات (٥٩) .

المسألة الثانية :

يدور البحث فيها حول قوله تعالى :، ان كنت قلته فقد علمته (٦٠) ، فهذا شرط دخل على ماضى اللفظ ، وهو ماضى المعنى قطعاً ، وقد وجه ابن قيم الكلام على وجوهه بما يتفق ومقام الذات الالهيه وتنزيه القرآن عن التحريف ، ثم قرر قائلاً :

(لايجوز تحريف كلام الله انتصاراً لقاعدة نحوية ، هدم مائة أمثاله أسهل من تحريف معنى الآية ، واستأنس بقول ابن السراج فى أصوله ثم ضعفه ورد عليه بتوجيهات جديدة بالنظر والتأمل (٦١) .

المسألة الثالثة :

المشهور عند النحاة والاصوليين والفقهاء أن أداة (ان) لايلق عليها الا محتمل الوجود والعدم ، كقولك : ان تأتى أكرمك ، ولا

يلق عليها محقق الوجود ، فلا تقول ان طلعت الشمس أتيتك ، بل تقول : اذا طلعت الشمس أتيتك ، و (اذا) يلق عليها النوعان ، واستشكل هذا بعض الأصوليين فقال : قد وردت (ان) فى القرآن فى معلوم الوقوع قطعا ، كقوله ، ان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا ، (٦٢) وهو سبحانه يعلم أن الكفار فى ريب منه ، وقوله : ، فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ، (٦٣) ومعلوم قطعا انتقاء فعلهم .

وقد انبرى ابن القيم للاجابة فقال : ان الخصائص الالهية لاتدخل فى الأوضاع المرية ، بل الأوضاع العرية مبنية على خصائص الخلق ... ثم انطلق يعلق ويوجه الكلام على وجوهه الصحيحة مستدلا بآيات من القرآن الكريم وروابط توجيهاته بالقاعدة النحوية (٦٤) .

المسألة الرابعة :

قد تعلق الشرط بفعل محال ممتنع الوجود ، فيلزم محال آخر ، وتصديق الشرطية دون مفرديتها ، أما صدقها فلاستلزام المحال المحال ، واما كذب مفرديتها ، فلا استحالتها ، وعليه قوله تعالى : ، قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين (٦٥) ومنه قوله تعالى : ، لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا ، (٦٦) ونظائرهما كثيرة .

وفائدة الربط بالشرط فى مثل هذا أمران - أحدهما : بيان استلزام إحدى القضيتين للأخرى . والثانى : أن اللازم منتف فالملزوم كذلك ، فقد تبين من هذا أن الشرط تعلق به المحقق الثبوت ، والممتنع الثبوت ، والممكن الثبوت (٦٧) .

المسألة الخامسة :

اختلف سيبويه ويونس فى الاستفهام الداخلى على الشرط ،

فقال سيبويه : يعتمد على الشرط وجوابه فيتقدم عليهما ، ويكون بمنزلة القسم ، نحو قوله : ، أفان مت فهم الخالدون ، (٦٨) .
وقال يونس : ، يعتمد على الجزاء ، فنقول : ان مت أفانت خالد؟

وقد اختار ابن قيم قول سيبويه ، فقال : والقرآن مع سيبويه ، والقياس أيضاً كما يتقدم القسم ليكون جملة الشرط والجزاء مقسما عليها ، ومستفهما عنها ، ولو كان كما قال يونس لقال فان مت أفهم الخالدون (٦٩) .

المسألة السادسة :

اختلف الكوفيون والبصريون فيما اذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء ، ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جزاء ، نحو : (أقوم ان قمت) .

ذكر ابن القيم جواب ابن السراج على مثل هذا ، واستعرض توجيهات وأقوال كل من البصريين والكوفيين ، والجرجاني ، وناقشها مناقشة علمية ودار مع القضية دوران الباحث عن الحقيقة ، ثم رجح قول الكوفيين ، ودعمه بقوله :

الشرط والجزاء جملتان ، قد صارتا بأداة الشرط جملة واحدة ، وصارت الجملتان بالأداة كأنهما مفردان ، فاشبهها المفردين في باب الابتداء والخير ، فكما لا يمتنع تقديم الخبر على المبتداء ، فكذلك تقديم الجزاء ، وأيضاً فالجزاء هو المقصود والشرط قيد فيه وتابع له ، فهو ، من هذا الوجه رتبته التقديم طبعاً ، ولهذا كثيراً ما يجيء الشرط متأخراً عن المشروط ، لأن المشروط هو المقصود ، وهو الغاية والشرط وسيلة ، فتقديم المشروط هو تقديم الغايات على وسائلها ، ورتبتها التقديم ذهنياً وان تقدمت الوسيلة وجوداً ، فكل منهما له التقديم

بوجه ، وتقدم الغاية أقوى ، فإذا وقعت فى مرتبتها فأى حاجة السى أن
نقدرها متأخرة وإذا انكشف الصواب ، فالصواب أن تدور معه حيثما
دار (٥٠) .

المسألة السابعة :

(لو) يؤتى بها للربط لتعلق ماض بماض ، كقولك : لو زرتنى
لأكرمتك ولهذا لم تجزم اذا دخلت على مضارع ، لأن الوضع للماضى
لفظا ومعنى ، كقولك : لو يزورنى زيد لأكرمته ، فهى فى الشرط
نظير (ان) فى الربط بين الجملتين .

وقد عرض ابن القيم آراء النحاة حول هذه المسألة ، كتاج
الدين الكندى ، والزمخشرى ، والأندلسى - يريد أبا القاسم السهلى -
وأبى البقاء ، ثم رجح ما قاله أبو البقاء والزمخشرى (٥١) .

المسألة الثامنة :

المشهور أن (لو) اذا دخلت على ثبوتين نفتهما ، أو نفيتين
أثبتتهما ، أو نفى وثبوت ، أثبتت المنفى ، ونفت المثبت ، وذلك لأنها
تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، واذا امتنع النفى صار اثباتا ،
فجاءت الأقسام الأربعة ، وقد أورد على ذلك أمورا فى النحو ،
والفقه ، والأصول ، والتفسير ، وذكر آراء العلماء فيها وأجوبتهم
وناقشها ، وفيها فوائد كثيرة لمن نظر وتأمل (٥٢) .

المسألة التاسعة :

فى دخول الشرط على الشرط ، قال : الشرط الثانى تارة
يكون معطوفا على الأول ، وتارة لا يكون ، والمعطوف تارة يكون
معطوفا على فعل شرط وحده ، وتارة يعطف على الفعل مع الأداة .
فمثال غير المعطوف : ان قمت ان قعدت فأنت طالق . ومثال

المعطوف على فعل الشرط وحده : ان قمت وقعدت .. ومثال المعطوف على الفعل مع الأداة : ان قمت وان قعدت ... ، فهذه الأقسام الثلاثة أصول الباب ، وهى عشر صور . عرضها ابن القيم وبسط القول فيها ، واستخدم القواعد والأصول النحوية فى خدمة أصول الفقه وتوجيه الأحكام الشرعية (٨٨) .

حكمة الابتداء بالنكرة :

ذكر ابن القيم حكمة الابتداء بالنكرة فى جوابه عن السؤال السادس من بين ثمانية وعشرين سؤالاً طرحها حول توجيه القول فى قولهم : (سلام عليكم ورحمة الله (٨٣)) وتقرير السؤال السادس منها هو ما الحكمة فى الابتداء بالنكرة ههنا مع أن الأصل تقديم الخبر عليها ؟ يقول ابن القيم : فهذا سؤال قد تضمن سؤالين : أحدهما : حكمة الابتداء بالنكرة فى هذا الموضع .

الثانى : أنه اذ قد ابتدئ بها ، فهلا قدم الخبر على المبتداء

لأنه قياس الباب نحو : فى الدار رجل .

والجواب عن السؤال الأول : أن يقال النحاة قالوا : ان كان فى النكرة معنى الدعاء مثل : سلام لك ، وويل له ، جاز الابتداء بها ، لأن الدعاء معنى من معانى الكلام ، فقد تخصصت النكرة بنوع من التخصيص فجاز الابتداء بها .

وهنا تظهر براعة ابن القيم فى توجيهه لقول النحاة بمنهاج دقيق يعطينا دلالة واضحة على فهمه لعمق القاعدة النحوية ، وكيف كان يحرص وراء الأسرار حتى يستخرجها من عمق المحيط النحوى ، فنراه يقول :

وهذا كلام للاحقيقة تحته ، فان الخبر أيضا نوع من أنواع الكلام ، ومع

هذا فلا تكون جهة الخير مسوغة للابتداء بالنكرة ، فكيف تكون جهة الدعاء مسوغة للابتداء بها ؟

وأما الفرق بين كون الدعاء نوعا ، والخير نوعا ، والطلب نوعا ، وهل يفيد ذلك تعيين مسمى النكرة حتى يصلح الاخبار عنها ، فان المانع من الاخبار عنها ما فيها من الشياخ ، والابهام الذى يمنع من تحصيلها عند المخاطب فى ذهنه حتى يستفيد نسبة الاسناد الخبرى اليها ، ولا فرق فى ذلك بين كون الكلام دعاء أو خبرا .

وقول من قال : ان الابتداء بالنكرة انما امتنع حيث لا يفيد ، نحو رجل فى الدنيا ، ورجل مات ، ونحو ذلك ، فاذا أفادت جاز الابتداء بها من غير تقييد بضابط ولا حصر بعد .

وأحسن من تقييد ذلك بكون الكلام دعاء أو فى قوة كلام آخر ، وغير ذلك من الضوابط المذكورة ، وهذه طريقة امام النحو سيبويه ، فانه فى كتابه لم يجعل للابتداء بها ضابطا ولا حصره بعدد ، بل جعل مناط الصيغة الفاتدة وهذا هو الحق الذى لا يثبت عند النظر سواء ، وكل من تكلف ضابطا ، فانه ترد عليه أفاظ خارجة عنه ، فلما أن يتمحل لردّها الى هذا الضابط ، واما أن يفردّها بضابط آخر ، حتى آل الأمر ببعض النحاة الى أن جعل فى الباب ثلاثين ضابطا ، وربما زاد غيره عليها ، وكل هذا تكلف لاحاجة اليه ، واسترحمت من شرأهر ذاناب و بابه (٦٤) .

قاعدة جامعة فى هذا الباب لا يكاد يشذ عنها شئ منه :

ومع كون ابن القيم الجوزية قد عاب على كل من يتكلف وضع ضابط فى هذا الباب الا أنه افترض أنه رب لقائل أن يقول له : فما عندك من الضابط اذا سلكت طريقتهم فى ذلك ؟

أجاب قائلاً : اسمع الآن قاعدة جامعة فى هذا الباب لا يكاد
يشذعنها شئ منه - وهى - :

أصل المبتدأ أن يكون معرفة ، أو مخصوصا بضرب من ضروب
التخصيص بوجه تحصل الفائدة (٧٥) من الاخبار عنه ، فان اتفت عنه
وجوه التخصيص بأجمعها فلا يخبر عنه الا أن يكون الخبر مجرورا
مفيدا مقدما عليه بهذه الشروط الأربعة ، لأنه اذا تقدم ، وكان معرفة ،
صار كأن الحديث عنه ، وكأن المبتدأ المؤخر خبر عنه .

ومثال ذلك : اذا قلت : على زيد دين ، فانك تجد هذا الكلام فى
قوة قولك : زيد مديان أو مدين ، فمحط الفائدة هو الدين ، وهو
المستفاد من الأخبار ، فلا تنحس فى قيود الأوضاع ، وتقول : (على
زيد) جار ومجرور فكيف يكون مبتدأ ؟ فأنت تراه هو المخبر عنه فى
الحقيقة ، وليس المقصود الاخبار عن الدين ، بل عن (زيد) بأنه
مديان ، وان كشف ذهنك عن هذا فراجع شروط المبتدأ ، وشروط
الخبر ، وان لم يكن الخبر مفيدا ، لم تفد المسألة شيئا ، وكان لا فرق
بين تقديم الخبر و تأخيره كما اذا قلت : فى الدنيا رجل ، كان فى
عدم الفائدة بمنزلة قولك : رجل فى الدنيا ، فهنا لم تمتنع الفائدة
بتقديم ولا تأخير ، وانما امتنعت من كون الخبر غير مفيد .

ومثل هذا قولك : فى الدار امرأة ، فانه كلام مفيد ، لأنه بمنزلة
قولك : الدار فيها امرأة ، فأخبرت عن الدار بحصول المرأة فيها فى
اللفظ والمعنى ، فانك لم ترد الاخبار عن المرأة بأنها فى الدار ، ولو
أردت ذلك لحصلت حقيقة الخبر عنه أولا ، ثم أسندت اليه الخبر ، و
انما مقصودك الاخبار عن الدار بأنها مشغولة بامرأة ، وأنها اشتملت
على امرأة ، فهذا القدر هو الذى حسن الاخبار عن النكرة ههنا .

فانها ليست خبرا فى الحقيقة ، وانما هى فى الحقيقة خبر عن المعرفة المتقدمة ، فهذا حقيقة الكلام ، وأما تقديره الاعرابى النحوى فهو : أن المجرور خير مقدم والنكرة مرفوعه بالابتداء (٨٦) .

ولم يتوقف ابن القيم عند هذا الحد ، بل نجد له كثيرا من التساؤلات ويتولى الاجابة عنها ليستوفى جوانب المسألة بحثا وتوجيها وتعليلًا مدعما قوله بشواهد من القرآن الكريم ، وأمثلة من كلام العرب ، ومسترشدا بقول سيبويه ، وان من يراجع هذا الفصل فى كتابه (بدائع الفوائد) يجد فيه فوائد نفيسة ، وأسرار عجيبة لها أثرها فى محيط القاعدة النحوية والمعنى (٨٧) .

عرض عام لبعض الفوائد التى ذكرها ابن القيم فى الكتاب :

بعد هذا العرض الذى ذكرت فيه بعض الفوائد النحوية التى بسط ابن القيم فيها القول شرحا ، ويسطا ، وتوجيها ، وتعليلًا ، وبعد أن ذكرت مقتطفات من بعض مسائل أخرى أحلت التفصيل فيها الى كتاب (بدائع الفوائد) أجد بعد ذلك كله أن المقام سيطول اذا استقصيت جميع المسائل والفوائد القيمة التى تثرها ابن القيم فى كتابه سالف الذكر آنفا ، ومع ذلك أرى أيضا أن مقام البحث يد فعنى الى تسجيل عرض سريع لبعض الفوائد التى لم أتعرض لها بالذكر من قبل ، فيكون ذلك أدعى الى الوقوف على ذوق ذلك الفقيه النحوى البارع ، ومدى عمق فكره ، ونضج ثقافته . فى هذا المحيط ، الذى أحسن فن السباحة فيه ، والغوص فى قاعه حتى خرج لنا بجواهر نفيسة ، أضاءت معالم الطريق أمام المشتغلين فى شتى علوم العربية ، والفقه وأصوله ، والتفسير وعلومه ، وعلم الكلام ... وغيرها من العلوم الأخرى ... فاليك هذا العرض الموجز .

من باب النعت :

عرض قضية العامل فى النعت ، وذهب الى أن العامل فى النعت هو العامل فى المنعوت ، وذكر فى ذلك رأى سيبويه والسهيلي ، وله توجيهات وتعليقات رائعة (٨١) .

وهل المعنى المفرد يكون نعتا ؟ أجب عن ذلك بقوله : المعنى المفرد لا يكون نعتا ، ونعنى بالمفرد : مادل لفظه على معنى واحد ، نحو : (علم وقدرة) لأنه لا رابط بينه وبين المنعوت ، لأنه اسم جنس على خياله ، فاذا قلت : ذو علم ، وذو قدرة ، كان الرابط (ذو) . فاذا قلت : (عالم وقادر) كان الرابط الضمير .

فكل نعت وان كان مفردا فى لفظه فهو دال على معلومين ، حامل ومحمول ، فالحامل : هو الاسم المضمر ، والمحمول : هو الصفة ، وانما أضمر فى الصفة ، ولم يضر فى المصدر وهو الصفة فى الحقيقة ، لأن هذا الوصف مشتق من الفعل ، والفعل هو الذى يضر فيه دون المصدر ، لأنه انما صيغ من المصدر ليخبره عن فاعل ، فلا بدله من صيغ لأجله ، اما ظاهرا ، واما مضمرا ، ولا كذلك المصدر ، لأنه اسم جنس ، فحكمه حكم سائر الأجناس ، ولذلك ينعت الاسم بالفعل لتحمله الضمير (٨٠) .

ثم طرح سؤالا آخر وهو : أيهما هو الأصل فى باب النعت الاسم أم الفعل ؟ وأجاب عن ذلك بقوله : الاسم أصل للفعل فى باب النعت ، والفعل أصل لذلك الاسم فى غير باب النعت ... وعلل ذلك تعليلا دقيقا ، واستانس بقول ابن جنى فى هذا الباب (٨١) .

وعن اقامة النعت مقام المنعوت قال : لا يجوز اقامة النعت مقام

المنعوت لوجهين -

أحدهما : احتمال الضمير ، فإذا حذفت المنعوت لم يبق للضمير ما يعود عليه .

الثانى : عموم الصفة ، فلا بد من بيان الموصوف بها ما هو ؟ وأفصح عن ذلك بوضوح بين بالتعليل المنطقي والأدلة الواضحة (٨٢) .
وإذا نعت الاسم بصفة هى كسبيه ، ففيه ثلاثة أوجه ... ذكرها ووجه القول فيها (٨٢) .

وفىما يتعلق بحق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة ، ذهب الى أنه يجب أن تكون جارية عليها ليتفق اللفظ .

وأما نصب الصفة على الحال فيضعف عندهم . أى عند النحاة .
لاختلاف اللفظ من غيره ضرورة ، ورد بعض محققى النحاة هذا القول بالقياس والسمع واستعرض ابن القيم ما ذكره المحققون من القياس والسمع ، واسترشد بأراء فحول النحاة كسيبويه ، وحقق المسألة تحقيقاً رائعا استعمل فيه القواعد النحوية (٨٤) .

وعن قطع النعت قال : النعت إذا كان تمييزاً للمنعوت مثبتاً له ، لم يقطع برفع ولا نصب ، لأنه من تمامه ، وان كان غير تمييز له ، بل هى . من أداة المدح له أو الذم المحض شاع قطعه ، تكررت النعوت أو لم تتكرر ، وانما يشترط تكرر النعوت إذا كانت للتمييز والتبيين ، فيحصل الاتباع ببعضها ، ويسوغ قطع الباقي ، فتفتنن لهذه النكسة .

والذى يدل على ذلك قول سيبويه : سمعت العرب يقولون : الحمد لله رب العالمين ، فسألت عنها يونس : فزعم أنها عربية .
وفائدة القطع من الأول ، أنهم إذا أرادوا تجديد مدح أو ذم جددوا الكلام ، لأن تجديد غير اللفظ الأول دليل على تجدد المعنى ، وكلما كثر المعانى وتجدد المدح كان أبلغ (٨٥) .

وعن الحروف :

قال ابن القيم : أصل الحروف أن تكون عاملة ، لأنها ليست لها معاني فى أنفسها ، وإنما معانيها فى غيرها ، وأما الذى معناه فى غيره وهو الاسم فاصله أن لا يعمل فى غيره ، وإنما يجب أن يعمل الحرف فى كل ما دل على معنى فيه لأن اقتضاءه ، معنى فيقتضيه عملا ، لأن الألفاظ تابعة للمعاني ، فكما تشبث الحرف عما دخل عليه معنى ، يجب أن يتشبث به لفظا ، وذلك هو العمل ، فأصل الحرف أن يكون عاملا .

ثم قسم الحروف الى قسمين - أحدهما : يعمل ، والثانى : لا يعمل مثل (هل والهمزة) . وعرض نماذج من الحروف العاملة وغير العاملة وعلل ذلك تعليلا دقيقا ، وبخاصة عندما وقف مع بعض حروف النفى ، وحرف النداء ، والاستثناء ، وحروف العطف ، وغيرها (٨٦) .

ومن باب البدل :

ذكر سؤالا قال فيه : ما الفائدة فى ابدال النكرة من المعرفة وتبيينها بها ؟ فان كانت الفائدة فى النكرة فلم ذكرت المعرفة ؟ وان كانت فى المعرفة فما بال ذكر النكرة ؟ وقد أفاض وأفاد فى جوابه عن هذه التساؤلات ، وأبرز ما فيها من فوائد (٨٧) .

ثم تعرض للحديث عن بدل البعض من الكل ، وبدل المصدر من الاسم ، وقرر أنهما جميعا يرجعان فى المعنى والتحصيل الى بدل الشئ من الشئ ، وهما لعين واحدة ... وأفصح عن ذلك بأمثلة استلهم منها توجيه معنى التركيب النحوى (٨٨) .

وعن الخبر :

ذكر ابن القيم فائدة أوقفها لتقسيم الخبر الى مفرد وجملة ،

ثم بين حكم كل منهما (٨٩) ، وقرع على ذلك مسائل .

الأولى : فى حكم الخبر ، اذا كان ظرفا ، أو جارا و مجرورا ،
وفيه فوائد جمعة ينبغى لمن يحب الاطلاع على أسرار العربية أن
يقف عليها (٩٠)

والثانية : أوقفها ، لبيان اعتماد اسم الفاعل على ما قبله ،
أو كان معه قرينة مقتضية للفعل ، وبعده اسم مرفوع ... وما جاء
على مثل هذا أجاز فيه وجهان أن يكون خبرا مقدما ، والاسم
بعده مبتدأ ، وأن يكون مبتدأ والمرفوع بعده فاعل نحو : أقائم زيد
؟ وما قائم عمرو ، ووجه القول فى نحو هذا بأسلوب دقيق (٩١) .

الثالثة : رد فيها على قولهم : ظروف الزمان لا تكون
أخبارا عن الجنة ، قال : ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل يعرف من
العلة فى منع ذلك ... وذكر العلة مع تفصيل القول فيها (٩٢) .

الرابعة : وقف فيها وقفة متأنية مع قوله تعالى :،، أأنذرتهم
أم لم تنذرهم لا يؤمنون «(٩٣) وقوله :،، سواء عليهم أستغفرت
لهم أم لم تستغفرلهم (٩٤) ومثل هذين الموضوعين مما يشكل
اعرابه على بعض علماء العربية ، فقد بينهما ابن القيم أحسن
بيان (٩٥) .

والحق أقول : ان الكتاب غنى بمادته العلمية فما من فائدة
ذكرها ابن القيم ، أو مسألة تفرعت ، عنها الا وتجد أن للقواعد
النحوية دورا فعالا فى محيطها ، والشيخ لم يترك بابا من أبواب
النحو الا ووضع أيدينا على فوائد جمعة فيه ، وعلم غزير يشبع
نهم المتعطش ، ويربى ملكة الذوق الرفيع ، والحس المرهف عند
الباحث ، ويدفعه الى عمق الفكرة ، ويجعل العقل ينفذ وراء الافكار

حتى تتربى عنده المواهب الفاتحة فى علوم العربية والعلوم الشرعية .

وبعد ... فهذه قطرة من محيط زاخر ، أضعها بين يدى كل باحث وراء أسرار علوم العربية ، ليقف عليها وينظر من خلالها فى مرآة تراه الاشياء المتباعدة الأمكنة ، قد التقت له حتى رآها فى مكان واحد ، ويجد أن قواعد النحو وأصوله تلعب دورا فعالا فى توجيه معانى التراكيب النحوية ، فضلا عما تنطوى عليه من أسرار عجيبة لها فاعليتها فى كل فن يكتب بالعربية ، ومن خلال ماعرضناه فى هذا البحث يمكن أن نخلص الى مايلى :

أولا : يعد ابن قيم الجوزية من أعلام النحو واللغة المبرزين الذين لهم باع طويل فى توجيه علوم العربية ، ويعد كتابه (بدائع الفوائد) ثمرة لجهود نحوية عظيمة قدمها لخدمة العلوم العربية والشرعية .

ثانيا : لقد أثبت فى كتابه (بدائع الفوائد) فوائد تعد بمثابة قواعد وضوابط يستخدمها النحوى والبلاغى ، والمفسر والفقير ، والأصولى ، فتكون له عوناً على توجيه المعانى والأحكام الشرعية .

ثالثا : استعمل ابن القيم التعليل فى توجيه القاعدة النحوية بحكمة دقيقة ، وتجنب الإفراط فيه ، فنجد أنه لا يعمل الا كل ما يحتاج الى بيان وإيضاح ، ليبرز زبدة كلام القوم ، ثم يوجه التراكيب النحوية توجيهها له أصوله فى محيط المعانى النحوية .

رابعا : استخدم القواعد النحوية استخداما دقيقا ينطق بنوع فكره ، وعمق ثقافته ، فنراه لا يخرج عن آراء السابقين من فحول النحاة كسيبويه وابن السراج والسهيلي ... وغيرهم غالبا ولكنه يقف

أحيانا موقفا يستنتق القاعدة النحوية سرا ليستلهم به معنى جديدا ،
يجعله دليلا يرد به على بعض النحاة .

خامسا : لم أرمنه تعصبا لمذهب نحوى بل أراه يدور مع الحق
حيث دار ، ويقف بجانب الصواب حيث كان ، فيختاره ، ويدعمه بأدلة
قوية ، وفى ذلك دعوة منه الى التحرر الفكرى ، ونيل التقليد الأعمى
سادسا : لم يقف ابن القيم عند نقل آراء ومذاهب السابقين ،
بل كان ينفرد بآراء وجبهة يقطع بها الطريق أمام كل معاند ، وبعد
عرض الآراء وتوجيهها يقول : وعندى ... أو أحسن منه أن يقال :
أو وعندى فى الآية تقديران ثم يذكر رأية مدعما بالأدلة ،
وبخاصة أقوال محققى النحاة .

سابعا : أستطيع أن أقول : ان لابن القيم جهودا نحوية بارزة
قدمها لخدمة القاعدة والمعنى ، مثل (الوصلات) التى نجدها ماثونة
فى بعض أبواب النحو ، فجمعها فى مكان واحد من كتابه ، وأفاض
فى توجيه استعمالها وكذلك الروابط بين الجملتين وأقسامها ، مع
كونها معدودة ضمن أدوات الشرط ، الا أنه كشف كثيرا من أسرارها
، ووجه القول فى استعمالها بضوابط محكمة ، ووضع قاعدة جامعة
فى الابتداء لا يشذ عنها شيء

وان المستمعرض لكتابه موضع البحث يجد فيه ما يروى ظمأه .
والله من وراء القصد وهو الهادى الى الصراط المستقيم .
وصلى الله عليه وسلم على النبي الأمين وعلى آله وصحبه وسلم .

مصادر البحث

١ - ابن الجوزية (عصره ومنهجه) للأستاذ الدكتور عبدالعظيم

- عبدالسلام شرف الدين . طبع ونشر مكتبة نهضة مصر
بالفجالة ، الطبعة الأولى .
- ٢ - انباء الرواة على أنباء النحاة - للقفطى - طبع دارالكتب
المصرية -
- ٣ - أوضح المسالك لابن هشام ، وعليه منار المسالك الى أوضح
المسالك - للأستاذ محمد عبدالعزيز النجار - مطبعة الفجالة
الجديدة ، بالقاهرة .
- ٤ - بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية - طبع ادارة الطباعة المنيرية
بالقاهرة -
- ٥ - البداية والنهاية لابن كثير - طبع مطبعة السعادة بالقاهرة -
الطبعة الاولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .
- ٦ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطى ، طبع
مطبعة السعادة بالقاهرة .
- ٧ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - ط و نشر -
دارالكاتب العربى للطباعة والنشر -
- ٨ - تاريخ آداب اللغة العربية - لجورجى زيدان - مطبعة الهلال
الطبعة الثالثة بالقاهرة .
- ٩ - حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة للسيوطى - المطبعة
الشرقية -
- ١٠ - دائرة المعارف الاسلامية -
- ١١ - الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر . طبع
الهند .
- ١٢ - دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجانى - طبع دار الكتب

المصرية الطبعة الثانية .

- ١٣ - روضة المحبين ونزهة المشتاقين لابن قيم الجوزية - نشر الأستاذ أحمد عبيد .
- ١٤ - زاد المسير فى علم التفسير لابن الجوزى - طبع المكتب الاسلامى للطباعة والنشر - توزيع دولة قطر .
- ١٥ - زاد المعاد فى هدى خير العباد لابن قيم الجوزية - طبع مطبعة محمد صبيح الطبعة الأولى ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م .
- ١٦ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلى طبع مكتب مكتبة القوسى بالقاهرة -
- ١٧ - شرح المفصل لابن يعيش - طبع عالم الكتب ببيروت - نشر مكتبة المتنبى بالقاهرة .
- ١٨ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . المطبعة الأزهرية بمصر - الطبعة الثالثة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م
- ١٩ - طبقات الحنابلة لابن رجب - مصور ومخطوط بدارالكتب المصرية -
- ٢٠ - الكتاب لسيبويه - مطبعة بولاق بالقاهرة -
- ٢١ - كتاب الفوائد المشوق الى علوم القرآن وعلم البيان لابن القيم - ط - السعادة بمصر .
- ٢٢ - كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون لحاجى خليفة - طبع وكالة المعارف ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م -
- ٢٣ - الكنى والألقاب للشيخ عباس القمى - طبع المطبعة الحيدرية فى النجف ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م -
- ٢٤ - معجم البلدان ليقاقوت الحموى - الطبعة الأولى .

٢٥ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان - المطبعة
التميمية بمصر - الطبعة الأولى .

المراجع

- ١ - الزرعى : نسبة الى زرع ، وهى قرية من حوران ، وتسمى الآن (ازرع) . انظر هامش روضة
المحبين ونزهة المشتاقين صفحة (ع) تاليف بن قيم الجوزية ، وجاء فى معجم البلدان لياقوت
(المجلد الرابع) أن زرع كانت (زرا) .
- ٢ - الجوزية : مدرسة بناها محى الدين بن الحافظ أبى الفرح بن الجوزى بسوق القمح بدمشق ، وقد
صارت محكمة سنة ١٣٩٧ هـ ، ثم أقفلت حتى فتحها جمعية الاسعاف الخيرية ، وجعلتها
مدرسة لتعليم الأطفال ، وقد أصابها الحريق فى الثورة السورية . انظر هامش صفحة (ف) من
كتاب روضة المحبين .
- ٣ - أما ابن القيم المصرى ، فهو بهاء الدين على بن عيسى بن سليمان التعلبي المصرى ، وهو
محدث كبير ، روى عن الفخر الفارسى ، وتوفى بمصر سنة ٦٦٠ هـ - انظر حسن المحاضرة
فى أخبار مصر والقاهرة للسيوطى ١ : ١٦٣ -
- ٤ - وأما ابن الجوزى ، فهو أبو الفرح عبدالرحمن بن الجوزى الحنبلى ، المتوفى ببغداد سنة ٥٩٧ هـ
، وهو صاحب كتاب (زاد المسير فى علم التفسير) وغيره من المصنفات الأخرى . انظر وفيات
الأعيان ١ : ٩٨ تحت عنوان (أبو الفرح بن الجوزى) وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجى
زيدان ٣ : ٩١ ، ٩٢ -
- ٥ - هى مدرسة كانت بدرب يقال له : درب الريحان ، وقد محيت آثارها وصارت دورا . انظر هامش
صفحة (ص ، ف) من روضة المحبين .
- ٦ - انظر ترجمة ابن القيم فى : الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ٣ : ٤٠٠ ط الهند ، ودائرة
المعارف الاسلامية ١ : ٢٦٨ ، والبداءة والنهاية ١٤ : ٢٣٤ ، وطبقات الحنابلة الجزء الثالث .
وابن قيم الجوزية (عصره ومنهجه) من ص ٥٦ - ٨٦ ، للأستاذ د . عبدالعظيم عبدالسلام

- شرف الدين ، وشذرات الذهب ٦ : ١٦٨ ، وبقية طبقات الحنابلة ص ٥٩٣ - وبقية الرواة للسيوطي ٢٥ ، والكنى والألقاب للمنى ٧ : ١٠٦ ، ١٠٧ -
- ٧- طبقات الحنابلة ص ٥٩٣ -
- ٨- المصدر السابق -
- ٩- انظر بعض مقتطفات من شعره في (ابن قيم الجوزية) ص : ٦٧
- ١٠- انظر كشف الظنون : ٢٣٠ وفيه (بدائع الفوائد) وفي ذلك تحريف -
- ١١- ٢٩ : ١
- ١٢- انظر ترجمة أبي القاسم السهيلي النحوي في انباه الرواة ٢ : ١٦٢ - ١٦٤ وبقية الرواة : ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، وكشف الظنون : ٤٢١ ، ٦٠٤ ، ووفيات الأعيان ١ : ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، والكنى والألقاب ٥ : ١٥٧ -
- ١٣- بدائع الفوائد ١ : ٣٤
- ١٤- المصدر السابق ١ : ٣٤
- ١٥- المصدر السابق ١ : ٣٤ ، ٣٥
- ١٦- المصدر السابق ١ : ٣٦
- ١٧- المصدر السابق ١ : ٣٦
- ١٨- المصدر السابق ١ : ١٢٨ ، ١٢٩
- ١٩- بدائع الفوائد ١ : ١٢٩ ، ١٣٠
- ٢٠- شرح المفصل لابن يعين ٣ : ١٤١ ، ١٤٢
- ٢١- بدائع الفوائد ١ : ١٢٨ - ١٣٠
- ٢٢- شرح المفصل لابن يعين ٣ - ١٤٥ وبنار السالك الى أوضاع المسالك ١ - ٧٤ ، ٧٥ ، وشرح التصريح على التوضيح ١ - ١٢٤ ، ١١٥
- ٢٣- بدائع الفوائد ١ : ١٢١ ، ١٢٢ -
- ٢٤- ص : ٧٥

- ٢٥ - الشمس : ٧٥
- ٢٦ - الكافرون : ٣
- ٢٧ - بدائع الفوائد ١ : ١٢١ ، ١٣٢
- ٢٨ - المصدر السابق ١ : ١٣٢ ، ١٣٣
- ٢٩ - المصدر السابق ١ : ١٣٣ ، ١٣٤
- ٣٠ - النساء : ٣
- ٣١ - بدائع الفوائد ١ : ١٣٤
- ٣٨ - التحريم : ٧
- ٣٣ - الجمعة : ٦
- ٣٤ - ١ : ١٢٤ - ١٥٣
- ٣٥ - بدائع الفوائد ١ : ٣٨
- ٣٦ - بدائع الفوائد : ١ : ٢٥
- ٣٧ - دلائل الاعجاز ١٠٤
- ٣٨ - بدائع الفوائد : ٢٥
- ٣٩ - الحديد : ٣
- ٤٠ - الأعلى : ٢ ، ٣ ، ٤
- ٤١ - بدائع الفوائد ١ : ١٨٩ ، ١٩٠ -
- ٤٢ - بدائع الفوائد ١ : ١٩٠ ، ١٩١
- ٤٣ - غافر : ٢
- ٤٤ - انظر التوجيهات حول هذه الآيات في بدائع الفوائد ١ : ١٩١ - ١٩٤
- المصدر السابق ١ : ١٩٤ ، ١٩٥
- ٤٥ - المصدر السابق ١ : ١٩٥
- ٤٦ - المصدر السابق ١ : ١٩٥

- ٤٧ - الأعراف : ٤
- ٤٨ - المصدر السابق ١ : ١٩٥ ، ١٩٦
- ٤٩ - بدائع الفوائد ١ : ٦١
- ٥٠ - المصدر السابق ١ : ٦١ -
- ٥١ - المصدر السابق ١ : ٦١
- ٥٢ - المصدر السابق ١ : ٩٢
- ٥٣ - بدائع الفوائد ١ : ١٥ ، ١٦
- ٥٤ - البقرة : ١٨٧
- ٥٥ - بدائع الفوائد ١ : ٣٨ ، ٣٩
- ٥٦ - المصدر السابق ١ : ٢٩ ، ٤٣
- ٥٧ - المصدر السابق ٣ : ٢٩ - ٣٥
- ٥٨ - انظر تفصيل القول في هذه المسائل في بدائع الفوائد ١ : ٤٤ - ٦٠
- ٥٩ - المصدر السابق ١ : ٤٤ ، ٤٥
- ٦٠ - المائدة : ١٦٦
- ٦١ - بدائع الفوائد ١ : ٤٥ ، ٤٦
- ٦٢ - البقرة : ٢٣
- ٦٣ - البقرة : ٢٤
- ٦٤ - بدائع الفوائد : ٤٦ ، ٤٨
- ٦٥ - الزخرف : ٨١
- ٦٦ - الأنبياء : ٢٢
- ٦٧ - المصدر السابق ١ : ٤٩
- ٦٨ - الأنبياء : ٣٤
- ٦٩ - المصدر السابق ١ : ٤٩

- ٧٠- المصدر السابق ١ : ٤٩ - ٥٢
- ٧١- المصدر السابق ١ : ٥٢
- ٧٢- المصدر السابق ١ : ٥٢ - ٥٨
- ٧٣- المصدر السابق ٢ : ١٣٠
- ٧٤- المصدر السابق ٢ : ١٦٧ ، ١٤٨
- ٧٥- راجع مواطن حصول الفائدة عند ابن مالك عن الابتداء بالنكرة في كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ص : ٤٦ . وفي أوضح المسالك لابن هشام ١ : ٩٩
- ٧٦- بدائع الفوائد ٣ : ١٤٨ ، ١٤٩
- ٧٧- المصدر السابق ٢ : ١٤٩ - ١٥٢
- ٧٨- المصدر السابق ١ : ٥٨ - ٦٠
- ٧٩- المصدر السابق ١ : ١٨٣ - ١٨٥
- ٨٠- المصدر السابق ١ : ٧١
- ٨١- المصدر السابق ١ : ٧١
- ٨٢- المصدر السابق ١ : ٧٢
- ٨٣- المصدر السابق ١ : ٧٣ - ٧٤
- ٨٤- المصدر السابق ١ : ١٨٥ - ١٨٩
- ٨٥- المصدر السابق ١ : ١٨٩
- ٨٦- المصدر السابق ١ : ٣٠ - ٣٤
- ٨٧- المصدر السابق ٢ : ٨ ، ٩
- ٨٨- المصدر السابق ٢ : ٤١ ، ٤٢
- ٨٩- المصدر السابق ٣ : ٣٦
- ٩٠- المصدر السابق ٣ : ٣٨ ،

- ٩١ - المصدر السابق ٣ : ٤٢ ، ٤٣ .
٩٢ - المصدر السابق ٣ : ٤٣ ، ٤٤ .
٩٣ - البقرة : ٦ - ٩٤ .
٩٤ - المنافقون : ٦ .
٩٥ - المصدر السابق ٣ : ٤٥ .



وَاللَّهُ أَكْبَرُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Decorative grid of repeating calligraphic motifs, likely the word 'Allah' in a stylized font, arranged in a grid pattern.

Large central calligraphic emblem, possibly a stylized 'Allah' or a specific religious symbol, enclosed in a decorative frame.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Decorative grid of repeating calligraphic motifs, likely the word 'Allah' in a stylized font, arranged in a grid pattern.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ